



المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي  
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"  
29 يناير 2022



الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي  
(المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا)

محمد احمودة محمد ابراهيم  
[mohbrh79@gmail.com](mailto:mohbrh79@gmail.com)  
كلية القانون نالوت - ليبيا

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تطوير التعليم الجامعي في ليبيا من أجل تلبية احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتطورات الكبيرة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بالتشريعات في قطاع التعليم الجامعي لتواكب سوق العمل، وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير التعليم الجامعي. وقد ارتكز الباحث على عدة مصطلحات منها (التطوير التشريعي، التعليم الجامعي، سوق العمل). وتوصل الباحث إلى نتائج متعددة ومختلفة منها: إن مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبى احتياجات سوق العمل، كما أن إدارة التعليم الجامعي تفتقر إلى الأساليب الإدارية الحديثة المعاصرة للتطور العالمي. الكلمات الدالة: تطوير التعليم، تشريعات التعليم العالي، سوق العمل، ليبيا.

**Developmental pillars of legislation in the field of the field of university education: (The development standard for educational legislation in Libya)**

Mohummad Hummoda Mohummad Ebrahim  
Nalut University - College of Law  
[mohbrh79@gmail.com](mailto:mohbrh79@gmail.com)

**Abstract**

The study aims to develop university education in Libya in order to meet the needs of the labour market, which is characterized by great developments, and analyse it carefully to reach a means through which university education can be developed, and the study was based on several terms, including (legislative development, university education, labour market). The findings of the study indicate that the current university education curricula do not meet the needs of the labour market, and the university education administration lacks modern and contemporary administrative methods.

**Keywords:** Education development, Higher education legislation, Labour market, Libya.

## 1. المقدمة

أضحت الملائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم، وغاية لتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة، لاسيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة، وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل اهتمام القائمين على توظيف الكفاءات الجامعية، وذلك بعد التوسع في التعليم العام الذي أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي. لعل أحد أهم الأسباب التي يعاني منها التعليم عامة وفي بلادنا خاصة هي تلك الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل، فهناك الآلاف من الطلاب يدخلون سوق العمل سنوياً، في المقابل هناك العديد منهم ينتظرون في طابور البطالة حظهم في الوظيفة، والأسباب تكمن في أن الاستراتيجيات التعليمية كانت ومازالت فاشلة، كما أنها لم تتواءم بين مخرجات التعليم وسوق العمل. ولعل الفارق واضح بين استراتيجيات التعليم في الدول المتقدمة، وفي بلادنا، فالطالب في الدول المتقدمة، وقبل أن يقبل على مرحلة التعليم الثانوي، يختار مساره التعليمي، ويهيئ نفسه لمستقبل وظيفي، وبعد أن يتخرج من التعليم الثانوي ينتقل إلى الكلية التخصصية، وفي النهاية يجد نفسه في سوق العمل حاملاً معه شهادته العلمية، وخبرته العملية بعد أن تخطى دورات تدريبية في الشركات والمؤسسات الخاصة وخلافه، والعكس نجده عندنا، حيث يصبح الحصول على شهادة جامعية هدفاً أسمى، إن لم يكن هدفاً مقدساً، فبعد أن ينال الطالب الشهادة يفكر في وظيفة أو مهنة.

## 2. مشكلة البحث

تعاني مؤسسات التعليم من العديد من المشكلات التي تعيق تطوره، وهي المشكلات المرتبطة بتلبية احتياجات سوق العمل، ونظراً للتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وُجِدَ أن التعليم في جميع جوانبه العام والعالي في حاجة للتطوير ليفي بمتطلبات سوق العمل، ورغم الجهد المبذول في مؤسسات التعليم العالي إلا أن العديد من الجامعات لا تزال غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض الجوانب بهذا النوع من التعليم التقليدي، وتوارث منهجه من جيل لآخر، ويمكن صياغة مشكلة البحث في الآتي:

ما الدعائم التي من خلالها يمكن تلبية احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء تشريعات التعليم؟

### 3. أهمية البحث

من المتطلبات الأساسية لأي خطة استراتيجية للتنمية وضع رؤية للتعليم العالي والفني تقوم لإيجاد نظام تعليمي، ومهني ذو جودة عالية، قادر على إنتاج قوة بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية، والتأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والإنسان، بحيث يكون الهدف من التعليم هو التنمية، وهو المنفذ الرئيسي في ليبيا، كما أن هذه الدراسة تأتي وسيلةً تستهدف إيضاح دور تشريعات التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل.

### 4. منهجية البحث

يستخدم البحث الحالي المنهج التحليلي؛ لأنه يهتم بتحليل الإشكاليات المتعلقة بالتشريعات القانونية الخاصة بالظاهرة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، وإعطاء ذلك التفسير العلمي، كما أنه يساعد على معرفة الوضع الراهن لبعض نواحي القصور بالتعليم الجامعي التي تحتاج إلى تطوير.

ولغرض الوصول الى حل للتساؤل المعروض في مشكلة البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الآتي:

أولاً - العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

ثانياً- الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم.

### 5. العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

إن الفجوة بين التعليم وسوق العمل في ليبيا في اتساع مستمر، بالنظر إلى مستويات البطالة، حيث إنه في ضوء التطور المستمر لتخصصات العمل، أصبحت الحاجة ملحة إلى جذب الخريج المتميز والمتدرب بشكل جيد، وهو ما يعاكس في بعض الأحيان جمود العملية التعليمية وتدني مستويات التدريب بقطاعات العمل المختلفة.

وفي هذا الإطار رأيت أن أتناول في هذا البحث دراسة أهمية التعليم الجامعي لسوق العمل (1.6) ثم أتناول دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل (2.6).

### 1.5 أهمية التعليم الجامعي لسوق العمل

إن قوانين العمل أهملت الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية للموظف، فعلى سبيل المثال قلماً نجد بنوداً لمعالجة التعامل مع المشكلات العنصرية، والتحرش، والصدمات النفسية الذي قد تؤثر في إنتاجية العمل. ومن جانب آخر فإن المنطقة العربية جميعها وبدون استثناء تعاني من عدم توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وقوانين العمل، مما أسهم في رفع نسب البطالة، وهذا راجع إلى الجمود وذلك على النحو الآتي:

## 1.1.5 أهداف التعليم الجامعي

يمكن الاستناد إلى دراسات سابقة للمجلس القومي للتعليم في رصد أهم الوظائف والأهداف التي يقع على عاتق التعليم الجامعي القيام بها وتحقيقها وهي:

1. إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل، وإن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة للمجتمع؛ لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة إلى أخرى، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال الموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية، والجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي، وهذا ما يدل على أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الصعد، وما يمكن أن تفعله للبيئة التي تكون فيها، فضلاً عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها (الصغير، 2005: 23).

ومن هنا يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب، بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع بإخراج قيادات وكوادر جديدة، ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة أن تضع تصوراً واضح المعالم عن كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع، والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءاً أساسياً وحاسماً من متطلبات وتنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير، وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع. (ضامي، 2008: 892).

وعليه فإن دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطناً صالحاً خادماً لوطنه بالشكل الأمثل، منافساً راجحاً في أسواق العمل، إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلين لتنمية المجتمع سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنائها الاقتصادي، والتكنولوجي والعلمي... الخ، وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم تشكل هاجساً عند النظام السياسي، كما هو هاجس للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع (الهادي، 2005: 323).

2. إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين، والفنيين، والمفكرين للقيام بالأعمال والإنجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط، بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد، ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة، والقيام بالدراسات العليا في مختلف المستويات في نطاق الاستراتيجية الوطنية والتعليمية سواء في مجالات العلوم المتقدمة أو في مجالات التأهيل والتدريب على قواعد وأصول ومهارات البحث العلمي، من أجل التطوير وتنمية القدرات على الابتكار والاستنباط في مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها،

والاهتمام بالبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وتوجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، إلى جانب الإسهام في تقدم العلوم والفنون والآداب (عيداروس، 1999: 267-268).

3. تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز التنمية، بهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة إنجاز الأعمال وعلاوة على ذلك فإن من أهم أهداف التعليم الجامعي التي ننشدها في عصرنا الحاضر، تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية، وصقلها، وإثرائها، ومساعدة الطلاب على إنتاج المعرفة، والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعي نحو تقدمها (مرجين، 2015: 10).

### 2.1.5 إدارة التعليم الجامعي

نظم قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م إدارة التعليم الجامعي، وجاءت في ثلاثة مستويات، فقد نص القانون على أن يتولى إدارة التعليم الجامعي في ليبيا مجلس أعلى يسمي المجلس الأعلى للجامعات، وقد نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الجامعات، رقم (4) لسنة 2020م على أن «ينشأ مجلس يسمي المجلس الأعلى للجامعات يضم وزير التعليم، ووكيل وزارة التعليم لشؤون التعليم العالي، ورؤساء الجامعات، ومدير المركز الوطني لضمان الجودة برئاسة الوزير والاعتماد عضواً» حيث يتولى المجلس تنسيق خطط التعليم العالي والبحث العلمي، وسياساته، ومقترحاته من الجامعات بما يحقق التكامل بينهم (شبكة التشريعات الليبية).

ويمكن تطوير إدارة التعليم الجامعي في ليبيا من خلال تشخيص الواقع، مع تطبيق الاتجاهات الإدارية المعاصرة في إدارة التعليم الجامعي الليبي لرفع كفاءتها؛ حيث تعتمد هذه الاتجاهات علي العمل بكفاءة، والاتصال والتعاون وتوفير الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، والمشاركة الفعالة، والإحساس بالمسئولية وتحملها، وتحقيق جودة البناء الإداري (المجرب وآخرون، 2018: 8-9).

### 3.1.5 مناهج التعليم الجامعي

المنهج هو الوسيلة التي تستخدمها التربية لتحقيق أهدافها ببناء نظامي يتشكل من عناصر ومكونات له مدخلاته التي تجري عليها العمليات المناسبة لتعطي المخرجات التي تمكن المتعلمين الذين تعدهم بمستوى معين لخدمة النفس، والمجتمع، والتكيف مع واقع الحياة بمستحدثاتها الحديثة، ومنهم من يرى أن جميع أنواع النشاط التي يقوم بها الطلبة، والخبرات التي يملكون بها تحت إشراف الجهة المسؤولة، وتوجيه منها سواء أكان من داخلها أم من خارجها (صبحي، 2005: 4). إذ يجب أن يوفر المنهج بشكل عام المعرفة المطلوبة لعملية التعلم والتعليم، فهي تمثل مجموعة المعاني والحقائق والمفاهيم والتطورات الفكرية والعلمية التي تتكون لدى الفرد نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة، وهي تعد أداة مهمة في تحقيق الرقي، وخطوة أساسية في النمو الإنساني (مرعي وآخرون، 2000: 127). أما المنهج الدراسي بمعناه الواسع فإن مكوناته

عديدة لا تقتصر على المقررات الدراسية، وإنما تتسع لتشمل أهداف المنهج ومحتواه، وطرائق التدريس وأساليبه، ووسائل التعليم والنشاط المدرسي، وعملية التقويم، كما تتخذ النظرة إلى العلاقات بين هذه المكونات إلى الاتجاه نحو الإدراك والإفادة من التداخل والتشابك والتفاعل بينهما، إذ تقوم الجهة المختصة بتخطيط المنهج ومحتواه بما يحقق أهدافه (حبيب، 1992: 9-10). وللمنهج مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- 1- الأخذ بوحدة المعرفة وترابط موادها وربطها بالحياة بشكل مستمر.
- 2- تصفية ما يقدم من أفكار وعلوم في المناهج العلمية بما يتناسب مع الثقافة والحقائق العلمية.
- 3- أن يترابط محتوى المنهج النظري مع العملي قدر الإمكان بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة منه.
- 4- توضع بعض المناهج بصورة دقيقة بهدف إعداد الفرد إلى مهنة معينة مثل المهندس والطبيب من خريجي كلية الهندسة والطب.
- 5- أن يهدف المنهج إلى إعداد الطلاب إعداداً اجتماعياً يحب إليهم التعاون، والتكامل، والعدل، والنظام، والتقدم، ويعرفهم بحقوقهم وواجباتهم، ويدعوهم إلى احترام حقوق الآخرين وحياتهم، وتعتمد على العلم في تنشئة الفرد.
- 6- أن تكون سياسة المناهج لها بعد في التنمية والتطور داخل المجتمع، وأن تكون مرتبطة بالتطورات الحاصلة في العالم.

#### 4.1.5 تمويل التعليم الجامعي

التعليم الجامعي كغيره من أنواع التعليم نشاط يحتاج إلى مخصصات مالية حتى يتمكن من تنفيذ برامجه ونشاطاته، ويعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها، حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية العالية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة (الصغير، 2005، ص82).

كما يعد تمويل التعليم الجامعي ضرورة سياسية من حيث اهتمام الدولة بمجانية التعليم الجامعي، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتؤكد على ذلك إحدى الدراسات التي توصلت إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم الجامعي تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي، وأوصت بضرورة التزام الدولة بمجانية التعليم، والبحث عن مصادر تمويل أخرى لدعم التعليم في المجتمع (أبو كلية، ص156، 155).

#### 4.1.5 سياسة القبول الجامعية

التعليم الجامعي نوع من أنواع التعليم بل أرقاه، يلي المرحلة الثانوية العامة أو ما يعادلها من المعاهد الفنية، وكل مرحلة أو نوع من التعليم له سياسة يتبعها في قبول طلابه الجدد، وبصفة عامة فإن سياسة القبول يقصد بها الاختيار، والتوجيه، والتشجيع، وتقرير نسب التوزيع لمختلف قنوات التعليم والتدريب تبعاً للفروق الفردية

بين الطلاب من حيث القدرات، والميول والاهتمامات، ومقدار النمو التحصيلي في الاتجاه المطلوب ضمناً للاستخدام الأمثل للبشر وللممارسة الديمقراطية (عيدوراس، ص 267).

وفي هذا الإطار حدد المشرع الليبي في قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م شروط قبول الطلاب في المرحلة الجامعية حيث نصت المادة (75) منه على أنه ((يشترط للقبول بالجامعات الحصول على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من الجهة المختصة، ويكون القبول بصفة نظامي أو منتسب على النحو الذي تبينه لائحة الدراسة والامتحانات))

ورغم أن القانون رقم (18) لسنة 2010 ينص على تلك المعايير التي من شأنها قبول الطلاب في المرحلة الجامعية إلا إنها أصبحت معايير تقليدية لا يتعايش معه التطور الذي تشهده البلاد على الصعيد الاقتصادي، وخاصة أن القانون لا يوجد فيه نص يتضمن التخطيط التنموي لقبول الطلاب في الجامعات، وكيفية توجيههم للمجالات التي تخدم مصلحة المجتمع، وهذا ما يتوقف على ضرورة النص على إنشاء تخصصات علمية تقوم بتدريس مناهج تتوافق مع سوق العمل الليبي.

ولكي يأتي التعليم الجامعي بثماره المرجوة فلا بد من تطوير سياسة القبول بهذا التعليم الراقي الذي يحتل قمة الهرم التعليمي في ليبيا، فيجب أن تكون هناك علاقة قوية ودائمة بين متطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع وسياسة القبول في التعليم الجامعي. ويتحقق ذلك بالآتي:

1- استيعاب الخريجين الجدد من خلال تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي، وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلها وخبراتها خريجها، لأن ذلك يسهم في إيجاد فرص العمل التي تخطط لها الدولة بعد التنسيق بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى، كوزارة العمل والتأهيل، ليضمن ذلك مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به؛ لتمكين مؤسسة التعليم العالي من تزويد سوق العمل باستمرار بموارد بشرية متجددة تمتلك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة اقتصادية واجتماعية حضارية.

2- تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى، ويتحقق ذلك بأن يقوم أساتذة الجامعة بإنتاج أبحاث علمية أو دروس تطبيقية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية، وبالمقابل تخصيص كوادر من مؤسسات القطاع الخاص لمواصلة دراستهم في المؤسسات التعليمية حتى ينفذون بعض مشاريع المؤسسة التي ينتمون إليها، ويجرون الأبحاث التطويرية لمنتجاتهم في مختبرات مؤسسة التعليم العالي.

3 -فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص والعام أمام تدريب مكثف للطلبة خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلاً لانتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

4-تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين الأساتذة والطلبة والاقتصاديين والصناعيين، وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي، وإيجاد التمويل للمشاريع البحثية لمصلحة القطاعات التي تنفذها مؤسسات التعليم العالي التي تعود بفائدة مشتركة على الطرفين.

## 2.5 دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل

يشهد العالم المعاصر تغيرات جذرية في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يمكن معه القول أن عالماً جديداً أخذ في التشكل، وأن المجتمعات المعاصرة يعاد صياغة أسس تنظيمها، وأساليب العمل والحياة فيها، وأن العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد، بل وفيما بين المجتمعات بعضها بعضاً أخذت هي الأخرى في التغيير.

### 1.2.5 وضع استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا تراعي مبدأ شمولية التطوير

أكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التعليم وسوق العمل، على أن هناك علاقة استراتيجية وثيقة، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات التعليم إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على إنقاص الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبالتالي الحد من البطالة، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التعليم يلعب دوراً محورياً في أي سياسات، أو خطط، أو برامج تستهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة. (الهادي، 2005: 323). والتعليم العالي هو أحد أهم القطاعات التي شملتها المشاريع الإصلاحية حيث تم التركيز على الجودة وذلك من خلال تجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتدريبية. وذلك من خلال تناول فلسفة التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين، وواقع التعليم الجامعي في ليبيا، مع تناول التعليم الجامعي واستراتيجيات تطويره في الدول المتقدمة والمصنعة، (المقوري، 2005، ص 88). إن نشاط الجامعة يمكن أن ييؤب في مجالين:

أ) المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يقوم بدوره في نقل المعرفة إلى أجيال المستقبل، والبحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها.

ب) المجال الاجتماعي بمعنى الإسهام بفعالية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة.

وهنا يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل، وتحديد الحاجات، والمهارات، والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع، وعيوبه، ونواقصه، ولم تقم على حلها وعلاجها فلا فائدة منها.

يجب على الجامعة أن تؤثر في المجتمع المحيط بها، وأن تقوده، وتؤثر فيه، ولا تخضع لهيئته، بل تتحمل مسؤوليتها في عملية التغيير، فنجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه، والاقتراب منه، ولابد من تحديد مشاكله وثغراته، وبالتالي إيجاد الحلول لها، ولعل تطوير نظام جودة التعليم يعزز من استقلالية الجامعات، ومن ثم يعزز من انفتاحها وتحسنها باستمرار، وربما يسهم في تحفيز مؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء جوائز للجودة، ومنحها سنوياً لأفضل مؤسسة، أو كلية، أو مركز بحثي، أو للطالب الجامعي الأكثر تفوقاً، أو لأفضل أستاذ جامعي فضلاً عن إنشاء وسام الجودة، ومنحها لأفضل برنامج



دراسي جامعي، ولأفضل بحث جامعي، وتتولى إعداد المعايير العلمية المتعلقة بهذه الجوائز (الشبتي، 2020: 510)

إن عملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي بأسلوب علمي يطور القوانين، وسبل التخطيط والتنمية والاعتماد والإشراف، وتوفر المواد والمراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من أجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية، بحيث يتم تصميم مواصفات ومعايير تنموية وتطويرها واعتمادها لتشجيع وتوسيع وتنوع وتوازن وتجديد التعليم العالي، وتحقيق جودته؛ كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية، والنهوض بالأوطان على الصعد كافة، ولابد أن يقاس مدى الالتزام بهذه المعايير بطرق وأدوات أكاديمية دقيقة وموثقة لقياس جودة التعليم، ولضمان توجيهه، وتحسين نوعيته باستمرار من أجل أن:

1. تمكن حامل الشهادة من تقدم صفوف المنافسين، وولوج سوق العمل، وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على ردف سوق العمل من خلال تخريج كادر كفاء يستطيع موائمة التكنولوجيا الحديثة، وتحديات العولمة، وتمكين الدولة من مكافحة رداءة التعليم التي تدفع بحملة الشهادات الذين يرفضهم سوق العمل نحو البطالة.

2. إعداد نظام تعليمي مطابق للمعايير والمتطلبات التنظيمية والقانونية، وتلك التي يحددها الطالب، وسوق العمل، والجهات الأخرى ذات العلاقة. لذلك أصبح تطوير مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة تفرضها طبيعة العصر؛ وذلك لمواكبة التطورات العالمية، والتكنولوجية، ومواجهة القضايا، والمشكلات المختلفة، ونتيجة للتطور السريع الذي نحياه في هذا العصر (أبو النور، 2009: 5).

وفي ظل الاقتصاد القائم على المعرفة سعت الجامعة إلى تطوير رأس المال البشري القادر على العمل والإنتاج، وهذا يتطلب إعادة النظر إلى فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه، ومدى تكيفه مع البيئة الدولية، وتنامي الاستثمار في مجالات تجويد أداء الجامعات لتأثيرها الفعال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد المحلي والعالمي (ضامي، 2008: 892).

فأصبح إعداد مخرجات التعليم الجامعي بطريقة ملائمة لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية، وتحسين الروابط بينهما يشكل اهتماماً رئيساً للتعليم الجامعي في العالم أجمع، بحيث يكون لدى الخريجين المهارات والكفاءات التي ستكون هناك حاجة إليها في الاقتصاد والمجتمع الحديث، وبذلك تتوفر فرص عمل لهم في هذه الأسواق.

## 2.2.5 المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الليبي في تلبية احتياجات سوق العمل

يواجه التعليم الجامعي في ليبيا العديد من المشكلات المحلية وفيما يلي عرض موجز لأهمها:

أ) الزيادة السكانية مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، ومن ثم الزيادة في الطاقة الاستيعابية للجامعات مع عدم توافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، حيث إن هناك زيادة في المعروض من الخريجين عن متطلبات سوق العمل مع ضعف مستواهم، مما نجم عن ذلك تفاقم أزمة البطالة التي يعاني منها قطاع كبير من الخريجين، فمعدلها أكثر من (10%) في ليبيا، وفي الجزائر (23,7%)، والمغرب (19,3%)، والصفة الغربية وغزة (25,6%) في عام (2004) الأمر الذي أدى إلى تقليل فرص العمل المتاحة (مؤمن، 2019).

ب) عزلة الجامعات عن التفاعل الإيجابي لتلبية احتياجات سوق العمل الليبي، وحيث ينحصر دورها في إعداد سوق العمل بالخريجين من المؤهلين بالكفايات والمهارات اللازمة له من جهة، ومن جهة أخرى يتم حرمان الطلاب من الخبرات العملية التي تعد أساس ممارسة العمل الحقيقي، وكل ذلك نتيجة غياب الارتباط بين سياسات التعليم الجامعي، والقوى العاملة، والتنمية، وقطاعات المجتمع (عزالدين، ص 449).

ج) يعد الطلاب من أهم مدخلات العملية التعليمية، ويتعلق بهم العديد من المشكلات، ومنها اعتبار المجموع النهائي في الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بالكلية، والتغاضي عن أي معايير أخرى، ومنها رغبة الطالب التي تعكس عوامل أخرى مثل: الظروف الأسرية، وجودة المدرسة، والدروس الخصوصية، ومن ثم فلا تضع الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما تتجاهل قدراتهم الكامنة. (سليمان، 2015: 2013).

د) التنمية المهنية والعديدية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يجابه أعضاء هيئة التدريس العديد من المشكلات ومنها: الأمن الاقتصادي؛ فانخفاض مرتبات أساتذة الجامعة يؤدي إلى تسرب عدد كبير من الأساتذة ذوي الخبرة العالمية إلى البلدان ذات الدخل المرتفع (الهاللي، 2007: 37).

هـ) تواجه الإدارة الجامعية والجهاز الإداري في الجامعة العديد من المشكلات منها: سيادة ثقافة الأفراد داخل المعاهد العليا والجامعات، وغياب ثقافة النظام عند تغيير القيادات سواء على مستوى الإدارة العليا في الجامعة أو الإدارة على مستوى الكليات أو الأقسام، وكذلك ضعف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة الجامعية. (محمود، 2004: 462).

## 6. الدعائم التنموية لتشريعات التعليم ومصادرهما لمواكبة سوق العمل

يشهد العالم المعاصر تغيرات جذرية في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يمكن معه القول أن عالماً جديداً أخذاً في التشكل، وأن المجتمعات المعاصرة يعاد صياغة أسس تنظيمها وأساليب العمل والحياة فيها، والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد، بل وفيما بين المجتمعات بعضها بعضاً آخذة هي الأخرى في التغيير. وفي هذا الإطار نتناول الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم، ثم نتناول بالدراسة الإطار القانوني للتعليم الحضاري.

## 1.6 الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم

فيما يلي نبين تلك الدعائم:

### 1.1.6 المرونة

أكدت المادة (3) من قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م على أهمية تطوير قطاع التعليم، حيث نصت على إنه «1-تستهدف الجامعة ما يأتي: توسيع المدارك المعرفية، وتنمية المهارات البحثية، والارتقاء بالأداء الأكاديمي بما يسهم في إثراء الرصيد المعرفي الإنساني، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته 2- توطين العلم والتقنية...الخ».

إن الهدف الأساسي من وضع منظومة للتشريعات التعليمية بشكل مرن وحضاري هو إيجاد أدوات في متناول السلطة العامة المختصة وهي وزارة التعليم العالي لكي تقوم بخدمة المجتمع، وهذا ما تمتلكه بموجب القدرة الفعالة في تخطيط وتوجيه عمليات التنمية التعليمية، وما يتعلق بها من تنمية اجتماعية واقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومواجهة سوق العمل، مع التركيز على تحسين كفاءة البيئة التعليمية، وذلك بموجب ما تتميز به القوانين، أو التشريعات التعليمية في مجال البناء والمعرفة من تأثير على الأفراد والمجتمعات، إضافة إلى تطوير البرامج والخطط التنموية المؤدية إلى البناء المجتمعي. (ضامي، 2008: 892).

إن صياغة قانون التعليم بطريقة تحصر جوهر أو مضمون النص القانوني في معنى ثابت لا يتغير بتغير الظروف، أو الأشخاص على نحو مانع من التقدير، يتسبب في جمود مؤسسات التعليم للقيام بأدائها على المستوى الوطني، ففي هذه الصياغة لا يترك معه أي مجال أو فرصة لتقدير مضمون النص القانوني للوصول لمعنى محدد سواء بالنسبة للشخص المخاطب به حيث يظهر له بوضوح، وبصورة جازمة خضوعه، أو عدم خضوعه للحكم المثبت في هذا النص القانوني، أو بالنسبة للقاضي عند تطبيقه لهذا النص إذ يتضح له من خلال هذه الصياغة بصورة حصرية من يشمله مضمون هذا النص من الأشخاص، أو الوقائع دون أن تترك له أي سلطة تقديرية حينما ينزل حكم القانون الذي يثبت هذا النص على الشخص أو الواقعة (فرج، 1988: 166). ويغلب على معظم النصوص القانونية التزامها جانب هذه الصورة من صور الصياغة التشريعية، وفي ذلك ضماناً مؤكداً للتطبيق الحرفي لمضمون القاعدة القانونية (جمال وآخرون، 1987: 64). إن سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط والصياغة تستلزم تهيئة جهات متخصصة في بناء القواعد القانونية في كافة المراحل التي تحتاجها العملية التشريعية، وهذا يقودنا إلى القول بأنه ليس من الصحيح أو المفيد أن يعهد إلى جهة واحدة أو مؤسسة دون غيرها العمل على الصياغة التشريعية، ففي السلطة التنفيذية يجب أن يكون هناك جهاز متخصص للعمل على الصياغة التشريعية، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة التشريعية التي يجب أن يتوفر فيها جهاز أو مؤسسة تعنى بالصياغة التشريعية، على أن يتم تشكل لجان، أو هيئات متخصصة تعنى بالصياغة التشريعية في بعض المؤسسات الأخرى .

ويمكننا أن نضرب أمثلةً عديدةً على تلك الصياغة، منها تحديد القانون سنًا معينة لقبول الطلبات في الالتحاق بالتعليم الابتدائي مثل ما نصت عليه المادة (9) من قانون التعليم الليبي رقم 68 لسنة 1968م من أن «التعليم بالمرحلة الابتدائية إلزامي، ويتم القبول في المراحل الأخرى على أساس تكافؤ الفرص، وتكون الأولوية فيه بين المتقدمين على أساس السن، والمجموع الكلي للدرجات على مستوى المحافظات التي يدرسون فيها وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير التربية والتعليم، ويجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول أبناء وأخوة من استشهدوا في الحرب، أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية، وعدد لا يزيد على 5% من عدد المقبولين بكل مرحلة من مراحل التعليم العام على مستوى المحافظة من أبناء العاملين الحاليين بوزارة التربية والتعليم، والسابقين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل في خدمتها، ويكون التفضيل بينهم بمعرفة مديرية التربية والتعليم المختصة على أساس مجموع الدرجات الحاصل عليها كل منهم» (البوشي، 2014).

### 2.1.6 التخطيط التشريعي

هو وضع رؤية مستقبلية للتشريع سواء من ناحية إعداده أو من ناحية تطبيقه، حيث يجب أن يكون التخطيط متوازنا مع ضرورة المجتمع وتطوره في الحاضر والمستقبل، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان المشرع يملك أدوات التطوير عند صياغة التشريع.

ويعد التخطيط في مجال تنظيم الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات، باعتبارها منطلقا للنظام، والتنمية في قطاع التعليم، ومجددة للمعرفة، وتستثمر إمكانياتها في خدمة المجتمع، الأمر الذي جعل التشريع يلزم مؤسسات التعليم العالي لتعمل على تطوير مناهجها، ومخرجاتها بما يتوافق مع حاجة المجتمع وسوق العمل، وذلك وفق منظومة تعليمية متبادلة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل المتمثل في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص.

فتطوير التشريعات التعليمية يولد اهتمام الجامعات بجودة مخرجاتها، لما يساعد على الاستفادة من مورد مهم في المجتمع وهو رأس المال البشري، الأمر الذي يستدعي الإسراع في الطرائق التي تحقق الموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية، ومتطلبات سوق العمل (علي، 2007: 18-19).

من جهة أخرى، لا بد من تحقيق التوافق بين التخصصات التي تتضمنها كليات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي، والمخرجات التي تحققها المناهج الدراسية، وبين احتياجات إدارة الاتصال المؤسسي في القطاع الحكومي من حيث نوعية التخصصات المطلوب تدريسها لتتماشى مع سوق العمل.

وحتى تحقق الجامعات طموحات سوق العمل، وتكون مخرجاتها متوافقة مع احتياجات سوق العمل، لا بد من إعادة النظر في برامجها الأكاديمية؛ ويتطلب ذلك منها وضع مناهج تعليمية تولي أهمية للمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، وتتيح فرصاً أفضل للتعليم القائم على الممارسة والتطبيق العملي، وهو ما يتطلب منها أيضاً تحديد تصورات مختلفة للمهارات التي يجب أن يتميز بها الطالب. (دويكات، 2007: 32).

فمن حيث المهارات، يرى المختصون أن الطالب الجامعي بحاجة إلى صنفين أساسيين من المهارات هما: المهارات الجوهرية التي يحتاجها كل الطلبة الجامعيين، ومهارات التخصص وهي ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي، فالتعلم القائم على المخرجات يركز على تعلم الطالب من خلال من تخصص إلى آخر، واستخدام عبارات نواتج التعلم التي تصف ما هو متوقع من المتعلم معرفته، وفهمه، والقدرة على أدائه بعد الانتهاء من موقف تعليمي معين يتعرض له، وتقديم أنشطة التعلم التي تساعد تقويم مدى اكتساب الطالب لتلك النواتج من خلال تدريب الطالب على اكتساب تلك النواتج (صيام، 2014: 24).

وهذا كله ينصب في أن تفرض مخرجات التعليم مهام ووظائف وأدوار جديدة للجامعات الليبية هي تهيئة المجتمع الليبي لعالم العولمة، وعالم التقنية، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، ومجتمع التواصل والتعارف، والتعاون العالمي، وبكلمات أخرى على الجامعة أو الجامعات الليبية إلى جانب مؤسسات أخرى ذات علاقة بإعداد الإنسان الليبي لحياة القرن الحادي والعشرين علمياً ومهنياً وثقافياً واجتماعياً، وهذا واقع ولد وينمو يوماً بعد آخر بفعل قوى عالمية، وبفعل تطورات محلية في المجتمع الليبي نفسه. إذن ليس هناك مناص من أن تعيد الجامعات الليبية النظر في ذاتها وأساليبها، ومناهجها وكل ما يتصل بها مؤسسة تعليمية وعلمية عالية المستوى. ما لم تفعل ذلك سنظل وستبقى جزيرة معزولة في محيط متلاطم العواصف والأمواج، فالمسألة هي مسألة مصير ووجود للجامعة وطلابها، وبالتالي للمجتمع، وحضوره الحضاري، والتاريخي، وبعين ناقدة. (الحسيني، 2015: 45).

فالجامعات الليبية وواقعها يتطلب ولا شك إعادة نظر، وإعادة تفكير تتمثل في بناء القدرة العلمية والمهنية والثقافية، والاجتماعية، والحضارية للتعامل، والتفاعل مع تحولات إقليمية، ودولية، وحضارية شاملة قوامه ومنطلقة من أهمية رأس المال العقلي، أو الذكاء الإنساني، وضرورة بناء مجتمع التقنية المتقدمة، والانخراط في مجتمع التواصل والانفتاح على الذات والآخرين. فلا بد أن تكون أدوات التخطيط في مجال التعليم (الحضري) هامة، وعنصراً رئيسياً في مدخلات التنمية الحضارية المستدامة في مجال التعليم التي لها سوق عمل مستقبلاً.

من جهة أخرى، تحمل التغيرات التكنولوجية المتسارعة تطورات كبيرة وقفزات نوعية من هذا التطور، إذ أصبحت التكنولوجيات ذات تأثير كبير في القطاعات الحيوية في الدولة، ونال قطاع التعليم نصيباً من هذه التأثيرات المتقدمة التي دخلت في العديد من جوانبه، وفي هذا الإطار نجد أن الثورة التكنولوجية ينبغي أن تقابلها ثورة شاملة في التعليم من أجل تخريج أجيال تواكب احتياجات سوق العمل المستقبلي، الذي رسمت ملامحه تلك القفزات التكنولوجية. من هنا لا بد أن تكون مؤسسات التعليم العالي على علم بأهمية استحداث برامج ومناهج تستهدف صناعة أجيال الغد من خريجي الجامعات (المرزوقي، 2020: 35).

### 3.1.6 الاستدامة

تعرف الاستدامة بأنها (دراسة كيفية عمل الأنظمة الطبيعية، والتنوع، وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة. كما تقر الاستدامة بأن الحضارة البشرية توفر مصادر لاستدامة طريقة عيشنا المعاصرة،

وهناك الكثير من الأمثلة عبر تاريخ البشرية حيث عملت الحضارات على تدمير بيئتها، وأثرت بشكل خطير على فرص البقاء. وتأخذ الاستدامة في الاعتبار كيف نعيش باتساق مع عالم الطبيعة، وحمايته من التدمير والإتلاف (اليونسكو، 2012: 5). وفي مجالات التشريع فقد كان لزاماً أن تكون التشريعات الصادرة تنفيذاً لهذه السياسات، واضحة وصريحة تؤدي إلى الوصول إلى النتائج المتوقعة من إقرارها، وتعالج الإشكاليات، وتحقق الغايات التي وضعت تلك السياسات لأجلها، فالتشريع ما هو إلا أداة تسعى من خلالها الجهات الحكومية على اختلاف اختصاصاتها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، للوصول إلى أكبر قدر من الفائدة بإصدارها لهذا التشريع، وهذا الأمر ينطبق على كافة التشريعات مهما اختلفت مرتبتها في الهرم التشريعي، من هنا جاءت فكرة استدامة التشريعات، داعماً أساسياً في تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومؤداه: أن تلتزم الدولة بضمان أكبر قدر من الثبات النسبي في التشريعات التي تصدر عنها، بما يحقق الاستقرار في الأوضاع والمراكز القانونية التي نشأت في ظل هذه التشريعات، وبما يؤدي إلى تعزيز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية، ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق إلا بإقرار تشريعات واضحة، ومفهومة، وقابلة للتطبيق، لا تخضع للتعديل أو التبدل المتكرر، فالاستدامة التشريعية شرط جوهري يتم من خلاله ضمان جودة القانون وصلاحيته للتطبيق (فرج، 1988م، ص166).

ويعد من أهم المسارات الداعمة لاستدامة التعليم ما نصت عليه المادة (5/3) من القانون رقم 4 لسنة 2020 بشأن الجامعات على أن تستهدف الجامعة ((الإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية داعمة لثقافة العمل والإنتاج، وترسيخ الإحساس بالمسؤولية، وتعميق الشعور بالهوية، وتكرس الالتزام بحقوق المواطنة، وتعين كل مواطن واع يقوم بدوره في المجتمع)).

وتتمثل هذه المسارات في إدخال مبادئ الاستدامة في جميع الأنشطة الطلابية، بما في ذلك المسابقات العلمية والثقافية والترفيهية، وتضمين معايير وممارسات الاستدامة في خطط التدريب والتنمية المهنية لجميع العاملين في وزارة التعليم والجامعات، وإدخال أدوات الاستدامة ومفاهيمها في عمليات الدراسة في الكليات كافة، وتحويل مفاهيم الاستدامة ومبادئها لتكون هي أسلوب العمليات التشغيلية للوزارة في مختلف مستوياتها، وأداة تنفيذ المبادرات العلمية (الطاهر، 2014).

إن إرساء دعائم الاستدامة والمرونة التشريعية يتطلب إجراء التقييم الذاتي، الذي يعتبر إحدى الأدوات المحورية للرقابة التشريعية، التي تتولاها اللجنة العليا للتشريعات، باعتبارها ممارسة جديدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما تتضمنه من نظم مواجهة لمتابعة التزام الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات التنظيمية، وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لوضع التشريعات المعنية بتنفيذها موضع التطبيق، مع ضمان حسن تنفيذها لتلك التشريعات، وتحقيق الأهداف عن تعزيز جهود الجهات الحكومية المرجوة من سنها، فضلاً عن خلق بيئة متماسكة أساسها التشريع وسيادة القانون، تتواءم مع الخطط الاستراتيجية للإمارة التي تسعى إلى بناء مجتمع متناغم، ومتلاحم .

#### 4.1.6 الجودة

يقصد بالجودة التشريعية أن يمتلك التشريع مقومات تصميمه، وهذا يتوقف على حجم الفكر والوعي بالعملية التشريعية، وأن يتجه هذا الوعي إلى وضع بنية التشريع ضمن مخطط حضري، وتنموي الانسجام، بحيث يحقق توازناً بين الاقتراح التشريعي والانسجام مع أساليب الصياغة الرسمية في الدولة، ومحددات محتوى الاقتراح التشريعي والعوامل المؤثرة فيه.

ونظراً لما يمثله استقرار السياسات الحكومية من آثار إيجابية في استدامة التشريعات في مختلف القطاعات، فإنها تؤدي كذلك إلى ضمان جودة التشريعات، سواء أكان ذلك من نواحٍ شكلية تتعلق بشكل التشريع، أو من نواحٍ موضوعية، تتعلق بجوهر التشريع، بحيث تشمل السمات الشكلية للتشريع الجيد، ضمان حسن صياغته، وبساطته ويسره، من حيث انتقاء الألفاظ واختيارها، وبناء القاعدة القانونية، وجزالة التعبير، وضمان أهلية القائمين على صياغة التشريع.

وأما السمات الموضوعية لجودة التشريعات، فهي تتعلق بشمولية التشريع، وسهولة تطبيقه، وتوافقه واتساقه وتكامله، إذ تقضي شمولية التشريع، بوجود أن يحتوي التشريع على كافة المسائل المتعلقة بموضوعه، والإحاطة بها بشكل كامل ضمن نسق متناغم ومتوافق ومنكامل، دون تعارض بين أحكامه، وتجنب أي فراغ تشريعي عند تنظيم موضوعه، بحيث يستوفي التشريع كافة ما يلزم لتطبيق أحكامه على نحو يحقق غاياته وأهدافه، ففكرة الشمولية التي يجب أن يتصف بها التشريع لا تتنافى عند إحالة التشريع ذاته في تنظيم بعض المسائل المتعلقة بموضوعه إلى تشريعات أخرى، أو عندما يفوض سلطة معينة في إصدار لوائح لتنفيذ بعض أحكامه.

ويرى الدشان (2014) أن التعليم قد حظي في معظم المجتمعات بمزيد من الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بإصدار التشريعات التي تنظم كافة جوانبه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق أهدافه، وأن إلقاء الضوء على التشريعات المتعلقة به بطريقة عملية يساعد على نقل الاهتمام بحيز التنفيذ، والتعرف على مدى وضوح هذه التشريعات وكفايتها لمساعدة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه، وتقديم المقترحات لتطويره، فنجاح النظام التعليمي في تحقيق أهدافه والوصول إلى الجودة المطلوبة يستلزم - وبلا شك - بيئة مناسبة؛ حتى تؤدي ثمارها المرجوة المبتغاة، وهذا يقتضي ضرورة توفير عدد من المتطلبات، لعل من أبرزها - في تقديري - توفير بيئة تشريعية تعزز وتحفز جودة التعليم وتنظيمه.

#### 2.6 الإطار القانوني للتعليم العالي

لقد أصبح لجودة التعليم الجامعي أهمية كبيرة في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم حيث يعد التعليم من أكثر الاستثمارات عائداً، ونقطة البداية الصحيحة لأي برنامج تنموي، وفي إطار ذلك تأتي أهمية تحديد المتطلبات التشريعية لتحقيق جودة التعليم نظراً لكون التشريع أداة فاعلة لتطوير المجتمع اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً من خلال سن القوانين التي تتطلبها حاجات المجتمع، أو تطويره وتقديمه، وفي هذا الإطار نبين الأسس القانونية للتعليم العالي وذلك على النحو الآتي:

## 1.2.6 النصوص الدستورية

نص الإعلان الدستوري الليبي الصادر سنة 2011 في المادة ( 7 ) على أن «تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحرريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان خليفة الله في الأرض» ونصت المادة الثامنة منه على أن «تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق، وحق العمل والتعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة».

حيث يعتبر الحق في التعليم من المفاهيم الدستورية المعاصرة، الذي تجلى وتكرس بصورة متكاملة مع بروز الجيل الثاني من أجيال حقوق الإنسان عام 1966م. (أبوخزام، 2001: 21) حقًا اجتماعيًا إيجابيًا يترتب من خلاله مجموعة من الالتزامات على عاتق الدولة، باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان، ويفهم ذلك من أجل إقامة الحق في الاستفادة من التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، والالتزام بتطوير التعليم الثانوي، وجعله في متناول الجميع على قدم المساواة العادلة (سويلم، 2015: 110)

والوصول إلى التعليم العالي، ومسؤولية توفير التعليم الأساسي للأفراد الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي، إضافة إلى أن الوصول إلى الحق في التعليم يشمل أيضا واجب القضاء على جميع أشكال التمييز ومستوياته في النظام التعليمي، ووضع معايير كفيلة بتحسين الجودة، ولكن رغم أهمية التوسع في التنظيم الدستوري، إلا أن هذا النص لم يكرس فعليا، وإنما اعتبر من قبيل المستلزمات الأساسية للنظرية السياسية للدولة، وهنا لا يمكن إغفال التأثير الذي أحدثته الدراسات الفقهية حول حق التعليم على المشرع الدستوري لاحقا، لاسيما منها تلك الدراسات التي أكدت على ضرورة النهوض بقطاع التعليم، واعتباره من أساسيات المجتمعات المعاصرة وضرورياته، وتلك الدراسات التي خلصت إلى اعتبار التعليم حقًا أساسيًا يتوجب الاهتمام به من خلال تبني سياسات تعليمية فاعلة، وقابلة للتطبيق، وتتسم بالثبات النسبي، واعتبار أن مبدأ المساواة الموضوعية في فرص تلقي التعليم للمواطنين من خلال تطوير القطاع التعليمي، هذا من جهة أولى، ومن جهة أخرى فإن الطرح التقليدي في الوثائق الدستورية السابقة لم يكن كافياً، وبما أن الإعلان الدستوري الليبي يعتبر منظومة موضوعية للمبادئ، يتوجب أن يتضمن ضمانات للحقوق الأساسية كافة، والحق في التعليم خاصة كحجر الرقى لممارسة تلك الحقوق، وأن يكون واجب السلطات العامة السهر على الإشراف على القطاع التعليمي (سويلم، 2015: 110).

## 2.2.6 النصوص القانونية

يقصد بالتشريعات العادية تلك القوانين التي تقرها السلطة التشريعية بمقتضى السلطة المخولة لها في القانون الأساسي، وتأتي هذه التشريعات في المرتبة التالية للتشريع الأساسي، ولذلك يجب أن تكون هذه التشريعات خاضعة وموافقة للتشريع الأساسي موضوعا وشكلا، ومن أهم القوانين النازمة لمؤسسات التعليم العالي:



## أ) قانون التعليم الليبي رقم (18) لسنة 2010

حيث شكل إصداره القاعدة العامة لتنظيم التعليم العالي في ليبيا، كما أنه يد السلطة المركزية المتمثلة في وزارة التعليم العالي الليبية التي تنظم عملية التعليم العالي، وتخطط له على المستوى الوطني خدمة ونهوضاً بالمجتمع.

ويشتمل هذا القانون على (100) مادة مقسمة إلى ستة أبواب: الباب الأول تعاريف ومبادئ عامة، ويستعرض الباب الثاني التعليم الأساسي والثانوي، أما الباب الثالث فهو متعلق بنظام التعليم التقني، والباب الرابع يستعرض الأحكام الخاصة بمؤسسات التعليم العالي من حيث حصانتها، وتصنيفها، وإدارة، وإصدار التراخيص، والاعتماد، والإشراف، والباب الخامس يستعرض التدريب المهني وأهميته بالنهوض بالمجتمع، والباب الأخير وهو السادس فهو يستعرض الأحكام الختامية.

ويهدف قانون التعليم الليبي إلى تنظيم التعليم المتوسط والعالي والتقني من خلال النصوص القانونية الواردة في متنه، وقد بين القانون المقترحات الأساسية التي يتم من خلالها توظيف هذه المؤسسات من أجل النهوض بالمجتمع من خلال النص قانوناً على ذلك، حيث نصت المادة (53م) من القانون رقم (18) لسنة 2010م على أن (( تنشأ الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات والمراكز البحثية العامة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن يتضمن قرار إنشاء فروع الجامعات ومكوناتها، والكليات التقنية والمراكز البحثية المكونة لها ومقر كل منها، ولا يجوز استحداث فروع، أو كليات، أو مراكز جديدة إلا بقرار من مجلس الوزراء، وتحدد وزارة التعليم العالي الأقسام العلمية المكونة للكليات والكليات التقنية بما يضمن تغطية كافة التخصصات وتكاملها بين الجامعات الليبية، وبما يتناسب مع الموارد البشرية والطبيعية وتوجهات التنمية والاقتصاد الوطني)).

وأوضحت المادة (54) منه أهم وظيفة للجامعات في مجال البحث العلمي وذلك بتطوير البحث العلمي في مجالات الحياة المختلفة، حيث نصت على أن (تتولى الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات العامة والأهلية القائمة وقت العمل بهذا القانون ممارسة النشاط التعليمي والبحث العلمي، ويكون القبول بها وفقاً لإمكاناتها وقدراتها الاستيعابية. وينظم البحث العلمي بلائحة خاصة تصدر عن مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة التعليم العالي، على أن تتضمن هذه اللائحة الحوافز والمزايا الممنوحة للباحثين العاملين، وتنظم إدارة مراكز البحوث ومصادر تمويلها بما يضمن منحها المرونة الكافية لتحقيق أغراضها، والدفع بالبحث العلمي قدماً وتطويره).

أما المادة (55) فقد أوضحت الاختصاصات التي أنشأت المؤسسات التعليمية من أجلها، وتحديد أهدافها في المجال العلمي والمجتمعي، فقد نصت على أن ((الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات، ومراكز البحث العلمي، هيئات علمية مستقلة، تختص بتنفيذ سياسات التعليم العالي التي يضعها المجتمع، والاسهام في

تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون، وعلى الأخص تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة الملتزمة بواجبها الوطني والإنساني، وإعدادها للإسهام في النهوض بالمجتمع الجماهيري، وتعمل هذه المؤسسات تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ورغم أهمية القانون لتنظيم مؤسسات التعليم إلا أنه يحتاج إلى تعديل من قبل المتخصصين في هذا المجال، وتُعد أهم جوانب القصور التي تعترى القانون وبخاصة لتدخل المشرع لمعالجتها:

1- لم يشر إلى الشروط العلمية والموضوعية الواجب توفرها في المواطن حتى يتمتع بالحق في التعليم، علماً بأن النص في الدستور جاء بأن التعليم حق لكل مواطن.

2- لم يستثن المؤسسات التعليمية من خضوعها لقانون الجمعيات الأهلية، وهذا يثير مشكلة ازدواجية التبعية، وتنازع القوانين بين قانون الجمعيات الأهلية وقانون التعليم العالي.

3- لم يشر إلى الترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العامة، بل أطلق العنان للسلطة التنفيذية في تحديد الإجراءات، ووضع الخطط والأنظمة واللوائح دون أن تعتبر قوانين ثانوية مكملة ومفسرة للقانون العام.

4- لم يشرك مؤسسات التعليم العالي في آلية اختيار المجلس الاستشاري للتعليم العالي، ووضع ذلك رهناً بالوزير وليس بالوزارة.

#### ب) قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020

أصدره المشرع المتمثل في مجلس النواب الليبي لتنظيم الجامعات في ليبيا، كما أنه يد السلطة المركزية المتمثلة في وزارة التعليم العالي الليبية التي تنظم عملية التعليم العالي، وتخطط له على المستوى الوطني خدمة ونهوضاً بالمجتمع.

ويشتمل هذا القانون على (151) مادة مقسمة إلى تسعة فصول، الفصل الأول: تعاريف ومبادئ عامة ويستعرض الفصل الثاني إدارة الجامعة وشروط التعيين فيها، أما الفصل الثالث فيستعرض إدارة الكليات، والأقسام العلمية، وكيفية ممارستها، وحُصِّصَ الفصل الرابع لأعضاء هيئة التدريس من حيث تعيينهم وترقياتهم ومشاركاتهم العلمية، وأما الفصل الخامس فيستعرض الأساتذة الزائرين والمتعاونين والمغتربين، وأما الفصل السادس فيستعرض نظام المعيدين، وشروط التعاقد معهم، وفيما يتعلق بالفصل السابع فيستعرض الإداريين والمهنيين والفنيين في الجامعة، أما الفصل الثامن فيستعرض شروط التحاق الطلاب بالدراسات العليا، وأما الفصل الأخير وهو التاسع فيستعرض أحكاماً ختامية وانتقالية .

ويهدف قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م إلى بيان أهمية تطوير قطاع التعليم، حيث نصت

المادة الثالثة منه على أن:

1. -تستهدف الجامعة ما يلي: توسيع المدارك المعرفية، وتنمية المهارات البحثية والارتقاء بالأداء الأكاديمي بما يسهم في إثراء الرصيد المعرفي الإنساني، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته.
2. توطين العلم والتقنية.
3. تعزيز القيم الأخلاقية الموضوعية والعلمية والنزاهة والشفافية والحياد الإيجابي وحرية البحث العلمي وتنمية القدرات التحليلية والنقدية.
4. تحفيز التنافس النزيه في الحقول المعرفية والتقنية المتنوعة.
5. الإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية داعمة لثقافة العمل والإنتاج، وترسيخ الاحساس بالمسؤولية، وتعمق الشعور بالهوية، وتكرس الالتزام بحقوق المواطنة، وتعين على خلق مواطن واع يقوم بدوره في المجتمع.
6. تشجيع عمليات المشاركة والمبادرة والإبداع والابتكار في البحث العلمي، والعمل التطوعي لدى الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وموظفيها.

### 3.2.6 اللوائح التنفيذية

يقصد باللوائح تلك القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية في الدولة المتمثلة في وزارة التعليم العالي التي من شأنها تنظيم المؤسسات التعليمية العالية، متضمنة قواعد عامة مجردة تسري على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في القاعدة، وتعتبر اللوائح من حيث موضوعاتها أعمالاً تشريعية كالقوانين، ذلك لأنها تنشئ قواعد مجردة وغير شخصية، أما من حيث شكلها فهي قرارات إدارية لأنها تصدر عن السلطة الإدارية (الحكيم، 1987: 24).

ومن أمثلة تلك اللوائح في التشريع الليبي ما يلي:

- القرار رقم (211) لسنة 2011 لإصدار لائحة تنظيم التعليم الحر الخاص.
- القرار رقم (705) لسنة 2019م بشأن اعتماد لائحة المستويات الدراسية للتعليم ما دون الجامعي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (153) لسنة 2013 ميلادي بإصدار لائحة معادلة المؤهلات العلمية.
- قرار وزير التعليم رقم (420) لسنة 2020 بشأن إلزام مؤسسات وبرامج التعليم الطبي (الحكومية والخاصة والأجنبية) التقدم للحصول على الاعتماد من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

ونظراً للطبيعة التشريعية للوائح والقرارات الإدارية التنظيمية فإنها تعتبر من عناصر البناء القانوني للدولة، ومن ثم تصبح مصدراً من مصادر المشروعية الإدارية حيث تأتي اللوائح في السلم التدرج التشريعي في المرتبة الثالثة بعد الدستور والقانون، وبالتالي يجب على السلطة التنفيذية أن تلتزم الحدود المرسومة في الدستور أو القانون عند إصدارها للائحة فإذا خرجت اللائحة عن هذه الحدود أصبحت غير مشروعة لخروجها عن مبدأ المشروعية، ومن هنا يجب على الإدارة أن تلتزم عند إصدارها للقرارات الإدارية الفردية بما تتضمنه

اللوائح من قواعد قانونية، فلا يجوز لها مخالفة تلك اللوائح أو الخروج عن مضمونها (الطماوي، 1976: 472-503).

وتأخذ هذه اللوائح صوراً متعددة، فقد تكون لوائح تنفيذية تتولى الجزئيات والتفصيلات اللازمة لتنفيذ القانون وهذه اللوائح يجب ألا تتعارض مع أحكام القانون التي صدرت استناداً له، وقد تكون لوائح مستقلة تصدر عن السلطة التنفيذية دون الاستناد في إصدارها إلى قانون قائم، وقد تكون لوائح تنظيمية تصدر لغرض تنظيم المرافق العامة، أو لوائح ضبط تصدر بهدف المحافظة على المرفق العام.

## 7. النتائج والتوصيات

إن قضية تطوير التعليم الجامعي، وتحسين مستواه، ورفع كفايته، والتحكم في كلفته، وحسن استثماره، من القضايا الرئيسية المثارة في الوقت الحاضر استجابة لتحديات العصر السريع في أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتدفع سبل المعرفة في مختلف المجالات نتيجة للتقدم العلمي، وتطبيقاته التكنولوجية، وقضية تطوير التعليم الجامعي ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه، ومحتواه، وطرائقه، وكفايته، بل قضية ترتبط بأهداف المجتمع وتنمية، لذلك أصبح من الواجب على كافة المؤسسات بشكل عام، والمؤسسات التعليمية للارتقاء بإنتاجيتها من خلال ضبط جودة مخرجاتها، وجعلها تنافس وتحاكي الواقع الذي نعيش فيه.

### 1.7 النتائج

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. تفقر إدارة التعليم الجامعي إلى الأساليب الإدارية الحديثة والمعاصرة.
2. مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبى احتياجات سوق العمل.
3. إن النظام التعليمي في ليبيا حكومي لجميع المراحل الدراسية، إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية، وأنشأت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي التي تشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.
4. يعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يسهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يسهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية في التعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستسهم في زيادة الناتج القومي.

## 2.7 التوصيات

من خلال النتائج، تم صياغة التوصيات الآتية:

1. التزمت الدولة الليبية وفق مبادئ الدستور الليبي 1951م بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوٍ لجميع الليبيين، وخلال العقدين الأخيرين تعرض التعليم إلى حالة من الجمود، طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب تطوير أنظمة القرارات وذلك، لتحقيق الأهداف ذات الصلة باستراتيجية الصالح الاقتصادي والتطوير الاجتماعي.
2. إن مشكلة بناء التعليم تستلزم بناء قاعدة تشريعية تواكب التغير، وتتوازن مع تغيرات العصر، لذلك يستلزم وجود نصوص قانونية مرنة تسمح بتفويض السلطة التنفيذية بمشاركة السلطة التشريعية في إنشاء القوانين الخاصة بالتعليم.
3. يجب أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الأمية، ونسبة الفقر، ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان.
4. أن يركز برنامج التطوير والتحديث والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية باعتبارها منطلقاً للتعليم الجامعي.

## المراجع

- أبو خزام، إبراهيم، (2001م) الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول (الدساتير والدولة ونظم الحكم)، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية بنغازي، ليبيا.
- أبو كليلية، هادية محمد، (2001). دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الإعلان الدستوري الليبي الصادر سنة 2011.
- البوشي، سناء بن سبيل، (2014م) الاستراتيجية الثانية التحاق الطلبة وتقديمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، بحث مقدم إلى ندوة التعليم بسلطنة عمان.
- جمال الدين، سامي، الرقابة على أعمال الإدارة، بدون سنة ورقم طبعة، دار المعارف الإسكندرية، مصر.
- الجمال، عبد الحميد محمد (1987م) النظرية العامة للقانون الدار الجامعية بيروت. لبنان.
- جمال، مصطفى محمد، وعبد الحميد محمد جمال، (1987م). النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية بيروت.
- حبيب، عايف (1992) المناهج الجامعية وسبل تطويرها ((من كتاب دورات التدريب التربوي)) بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر.
- الحسيني، سليمان بن سالم، (2015م) رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي تحقيق عن طريق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -جمهورية السودان.
- الحكيم، سعيد، (1987م) الرقابة على أعمال الإدارة، دراسة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة مصر.

#### خامساً- المواقع الإلكترونية

دويكات، خالد عبد الجليل، (2007م) دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

سالم، فتحية صبحي (2005) آليات تحديث المناهج الجامعية ورقة مقدمة لليوم الدراسي "التقويم في الجامعة، للجامعة الإسلامية غزة كلية التربية.

سليمان، السعيد السعيد بدير، (2015م) تطوير إدارة التعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل إدارة المعرفة، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية مصر.

سويلم، محمد علي (2015م)، مبادئ الإصلاح الدستوري، دراسة مقارنة، في دساتير العالم المعاصرة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث.

شحاته، حسن (2005). ثقافة المعايير والتعليم الجامعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي (17) بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية بجامعة عين شمس، (المجلد الأول)، خلال الفترة من 26-27 يونيو.

الشيبي، إيناس محمد إبراهيم (2020م) دور الجامعات السعودية في موازنة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة، وفق رؤية 2030م في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لأراء القيادة الإدارية في جامعة القصيم، بحث منشور في مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (9) العدد (3).

صبري، محمد حافظ محمود (2004م) بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) التعليم الجامعي العربي، أفق الإصلاح والتطوير 18-19 ديسمبر.

الصغير، أحمد حسين: التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، سنة 2005م، القاهرة، عالم الكتب.

صيام، سري محمود، (2014م) المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع، بحث منشور في المجلة القانونية، العدد الأول، الصادرة عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني، مملكة البحرين.

ضامي، حاتم فرغلي، (2008م)، الأدوار المستقبلية للتعليم في ضوء تحولات الألفية الثالثة، بدون رقم طبعة، الدار العالمية، الجيزة.

الطاهر، أسهمان ماجد، أهمية استدامة التعليم في مؤسسات التعليم العالي: <http://alrai.com>

الطماوي، سليمان محمد (1976) النظرية العامة للقرارات الإدارية، الطبعة الرابعة، دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عزب، محمد علي (2001). التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

علي، سعيد إسماعيل، (2007م)، نحو إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي – كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (233)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول فبراير.

فرج، توفيق حسن، (1988م) المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية، بيروت – لبنان.

قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م.

قانون الجامعات رقم (4) لسنة 2020م.

قانون تنظيم الجامعات الليبية على الرابط الإلكتروني <https://drive.google.com>

الماقوري، علي مضان، (2005) العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مجلة الجامعي، العدد التاسع سنة 2005، مجلة علمية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس ليبيا.

محمد مؤمن، البطالة في ليبيا مأساة اقتصادية ومشكلة هيكلية <https://hunalibya.com> > economy

مراحل تطور مهنة التعليم، على الرابط الإلكتروني <https://mawdoo3.com>

المرزوقي، شريفة رحمة الله، (2020م) محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال: دراسة حالة على كلية الاتصال بجامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة المجلد (17).

مرعي، توفيق أحمد، الحيلة، محمد محمود (2000) المناهج التربوية الحديثة مناهجها عناصرها أسسها عملياتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية.

الهادي، محمد محمد، (2005). التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للكتاب.

الهاللي، الهاللي الشربيني، (2007) التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين دار الجامعة العربية، الإسكندرية.